الأنباء
الثلاثاء 27 ديسمبر 2011

تركيا تطالب فرنسا بالانسحاب من مجموعة «مينسك» وإسرائيل تدرس الاعتراف بـ «إبادة الأرمن»

عواصم ـ وكالات: طلبت تركيا من فرنسا الانسحاب من مهام الرئيس المشارك لمجموعة «مينسك» جراء فقدان دورها الحيادي ومصداقيتها بدور الوساطة بين الأطراف المتنازعة «أذربيجان وأرمينيا» بعد مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية على قانون يعاقب كل من ينكر ما يسمى «إبادة الأرمن» على يد الإمبراطورية العثمانية.

وذكرت صحيفة «حريت» التركية أن أذربيجان قدمت دعمها المطلق للطلب التركي بتخلي فرنسا عن منصبها، وتأسست مجموعة مينسك عام 1992 من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بهدف حث أذربيجان وأرمينيا على إيجاد حل سلمي لمشكلة إقليم «نارغورنو كاراباخ» المتنازع عليه.

وفي السياق ذاته، واصل وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو استنكاره لمصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية (البرلمان الفرنسي) على قانون تجريم الإبادة الجماعية للأرمن.

ووصف أوغلو ـ في مقابلة مع قناة (تي آر تي ـ 1) التلفزيونية التركية ـ هذه المصادقة بأنها ما هي إلا تحقيق لمبدأ المنفعة وعقدة يتم وضعها على طريق تركيا في الوقت الذي تتزايد فيه قوتها يوما بعد الآخر، مضيفا أن تمرير هذا القانون ليس له أي جانب من الجوانب الإنسانية أو المبدئية.

وزير الخارجية التركي مستقبلا الرئيسة السويسرية وزيرة الخارجية كالمي ـ راي (أ.ف.پ)

من جانبه، وصف نائب رئيس الوزراء التركي علي باباجان هذا القانون بأنه تجسيد لغياب العقل الذي يتجلى للناظر إلى أوروبا التي تسيطر عليها نفس العقلية التي أدت بها إلى كارثة اقتصادية.

وما بين فرنسا وتركيا دخلت إسرائيل على الخط، حيث بحثت لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست الإسرائيلي أمس موضوع المجزرة بعد ان رفض رئيس الكنيست رؤوفين ريفلين طلب حكومة إسرائيل عدم بحث هذا الموضوع وقال إنه لا علاقة لذلك بالأزمة في العلاقات بين إسرائيل وتركيا.

ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن ريفلين قوله خلال اجتماع اللجنة البرلمانية إنه «يتم طرح هذا الموضوع ليس لأنه حدثت أمور بين إسرائيل وتركيا ولا لأننا نريد استغلال وضع سياسي (مع تركيا) من أجل محاسبة أحد فمنذ العام 1989 تم تقديم اقتراحات لجدول أعمال الكنيست حول موضوع كارثة الشعب الأرمني».

ويشار إلى أن عضوا الكنيست أرييه إلداد من كتلة «الوحدة القومية» اليمينية المتطرفة وزهافا غلئون من حزب ميرتس بادرا إلى هذا البحث.

المغرب: يساريون يقودون احتجاجات حركة «20 فبراير» بعد انسحاب جماعة «العدل والإحسان»

الرباط ـ العربية.نت: لأول مرة بعد قرار انسحاب جماعة العدل والإحسان ـ أحد أكبر التنظيمات الإسلامية بالمغرب ـ من حركة 20 فبراير، خرجت مساء اول من امس تظاهرات احتجاجية للحركة في العديد من المدن المغربية للمطالبة بنظام سياسي ديموقراطي حقيقي متمثل في ملكية برلمانية، وضمان العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد بشتى أشكاله. وبدا واضحا ضعف نسبي في الحضور الجماهيري في بعض المسيرات في عدد من المدن، بسبب عدم تواجد شباب الجماعة، التي يعتبرها الكثيرون القوة الضاربة في الحركة، ومنها المسيرة التي شهدتها العاصمة الرباط، حيث حضرها بضعة مئات من المشاركين فقط، وبمطالب اجتماعية فئوية مختلفة. وكانت جماعة العدل والإحسان قد قررت بشكل مفاجئ قبل أيام خلت، أن توقف مشاركة شبابها في المسيرات الاحتجاجية لحركة 20 فبراير في مختلف المدن بالبلاد، الأمر الذي أثار جدلا ونقاشا واسعا حول الأسباب وراء هذا القرار، ومآلاته وتداعياته السياسية.

مسيرات «يسارية»

وبدأت مسيرة الرباط، في الساعة الرابعة مساء في ساحة باب الأحد، عبر وقفة ضمت عشرات الشباب المنتمين في أغلبهم لتيارات يسارية، خاصة الحزب الاشتراكي الموحد، ومن حزب الطليعة، وحزب النهج أيضا، فيما لوحظ غياب كامل لشباب جماعة العدل والإحسان، التي عرف عنها انضباطها الكبير لقرارات القيادة.

وبعد نصف ساعة تحرك الشباب «اليساري» الذي كان الوقود الرئيسي لمسيرة الرباط، بجانب مشاركين أتوا للاحتجاج على الأوضاع المتردية لبعض القطاعات الاجتماعية، عبر مسيرة في شارع السحن الثاني الذي يخترق وسط العاصمة، وهم يحملون اللافتات والشعارات التي تندد بالفساد المستشري في البلاد، وأيضا بتعيين فؤاد علي الهمة، الذي يوصف بأنه صديق الملك، مستشارا للعاهل المغربي.

اللافت أن مسيرة الرباط تخللتها شعارات سريعة رددها بعض الشباب، تهاجم جماعة العدل والإحسان، متهمة إياها بالنفاق السياسي، في إشارة إلى خطوة انسحابها المفاجئ من الحركة، فيما يبدو ردا على مواقف فردية لأعضاء هذه الجماعة حثوا فيها قبل أيام المغاربة على عدم المشاركة في مسيرات 20 فبراير.

وردد المتظاهرون شعارات صارت تقليدية مرتبطة بالخط السياسي للحركة، من قبيل «الشعب يريد إسقاط المخزن» و«لا لإعلام الاستبداد، ولا لنظام الاستبداد، ولا لدستور الاستبداد»، و«صامدون صامدون.. لإسقاط الفساد مناضلون»، و«الشعب يريد ملكية برلمانية الآن»، وغيرها من الشعارات التي رفعها شباب من الجنسين، وصغار السن في مجملهم.

وأثار بعض الحاضرين مسألة غياب شباب جماعة العدل والإحسان عن مسيرات الحركة، وتأثر هذه الأخيرة من حيث العدد والكم بهذا الانسحاب، وهو ما لوحظ بشكل جلي في عدد من المسيرات التي شهدها عدد من المدن، وفق مصادر «العربية.نت»، فيما لم تتأثر مسيرات أخرى بغياب الجماعة، مثل مسيرة الدار البيضاء التي كانت ناجحة من حيث الحضور الكمي الكبير.

مشكلة الاستمرارية

وحول موضوع استمرارية الحركة في ظل غياب جماعة العدل والإحسان، قال محمد العوني منسق لجنة المتابعة للمجلس الوطني لدعم حركة 20 فبراير، في تصريحات لـ «العربية.نت» ان استمرارية الحركة مضمونة، باعتبار أن الشباب هم الوقود، وهم من يقود، هذه الحركة المنبثقة من حرم الشعب المغربي.

واستطرد العوني: إن شباب حركة 20 فبراير متشبثون بالاستمرارية في التظاهر إلى غاية تحقيق المطالب التي صاغتها الأرضية التأسيسية للحركة، والتي تؤكد على ضرورة الوصول إلى ملكية برلمانية في المغرب.

الخرطوم: نهاية «العدل والمساواة» بدأت بانهيار النظام الليبي

عواصم ـ وكالات: قال والي شمال دارفور عثمان يوسف كبر، إن نهاية حركة «العدل والمساواة» بدأت بعدما انهارت القاعدة التي كانت تنطلق منها، بانهيار النظام الليبي الحاضن الرئيسي لها، كما أن تشاد دخلت في علاقات طيبة مع السودان «ففقدت الحركة المناصر والداعم وجهة الإمداد».

وأضاف كبر في مؤتمر صحافي بالفاشر امس الأول، إنه كان يمكن للحركة أن تنصاع لصوت العقل وتدخل في مسيرة السلام، ولكن زعيمها خليل ابراهيم أراد أن يبدل حاضنا بحاضن آخر، وهى دولة جنوب السودان (التي لم يكن الطريق إليها هذه المرة كما في المرات السابقة حيث قتل وهو في طريقه إليها).

وأوضح الوالي «إن سلوك الحركة المنهج في خطف المواطنين قسرا وربطهم في العربات، كان سلوكا مشينا، وقد استطاع بعضهم التحرر ومن ثم دلوا على خليل فكانت النهاية المحزنة للحركة».

في شأن سوداني آخر، أعلنت لجنة برلمانية عن زيارة لولاية «نهر النيل» السودانية الأسبوع المقبل للوقوف على أزمة «المناصير» المتضررين من قيام سد «مروي» والمعتصمين أمام مقر حكومة الولاية بالدامر منذ قرابة الشهر.

وقال رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية بالبرلمان محمد أحمد والفضل ـ في تصريحات صحافية امس ـ «إن اللجنة ستلتقي بالوالي للوقوف على تطورات القضية والحلول المطروحة، بجانب لقاء المعتصمين للاطلاع على وجهة نظرهم لاسيما أن الرئيس السوداني عمر البشير وعد بحلها».

وأشار إلى أن زيارة اللجنة للمنطقة تأتي للاستقصاء حول القضية بكل جوانبها خاصة أنها أثيرت في البرلمان، مضيفا «نريد أن نقف على النقاط التي يمكن أن تقرب بين وجهات النظر المختلفة بالنسبة للحكومة والمتضررين». وأكد والفضل أن اللجنة ستقوم بزيارة لولاية «النيل الأزرق» أيضا للوقوف على أوضاع العائدين من مدينة «الكرمك» بعد الأحداث التي شهدتها مؤخرا. من جانبه، أكد القيادي في حزب «المؤتمر الوطني» الحاكم د.قطبي المهدي أن قضية المناصير حلت تماما، وعلى المستوى السياسي تم تفعيل قرار الرئيس وأصبح والي نهر النيل هو المكلف بذلك.

وكان الرئيس السوداني قد وجه ولاية «نهر النيل» مؤخرا بمعالجة قضية «المناصير» المتأثرين بقيام السد، وذلك بالتنسيق مع الجهات الاتحادية والولائية الرسمية والشعبية. وتعود قضية «المناصير» إلى تأثر الآلاف منهم بقيام سد «مروي» بولاية نهر النيل، ومن بين هؤلاء مجموعة اختارت إعادة توطينها قرب بحيرة السد رافضين تهجيرهم إلى مناطق التوطين الأخرى التي اقترحتها الحكومة، وظلوا في اعتصام دخل أسبوعه الرابع أمام مقر حكومة ولاية نهر النيل بالدامر مطالبين بتحقيق مطالبهم وتنفيذ قرارات رئيس الجمهورية التي صدرت بشأنها.

دراسة تؤكد دور رئيسة سويسرا التاريخي في سياسة بلادها

جنيف ـ كونا: أشادت دراسة صادرة عن مركز الدراسات الأمنية في زيوريخ امس بفترة ولاية رئيسة سويسرا وزيرة الخارجية ميشلين كالمي ـ ري التي تواصلت من عام 2002 الى عام 2011، مؤكدة انها «اكسبت السياسة الخارجية ديناميكية ملحوظة».

واشارت الدراسة الى ان كالمي ـ ري التي ستعتزل الحياة السياسية مع نهاية عام 2011 رأت اكثر من اي وزير خارجية سابق ان سويسرا لن تتمكن من الحفاظ على مصالحها الا من خلال «ممارسة سياسة خارجية نشطة تحافظ على حضورها دوليا».

كما اكدت ان سياسة سويسرا الخارجية في تلك المرحلة اصبحت «اكثر طموحا وحضورا» رغم ما اثاره هذا النهج في بعض الاحيان من جدل داخلي.

ولفتت الدراسة ايضا الى ان سياسة كالمي ـ ري الخارجية تميزت بثلاثة عناصر اساسية اولها دعم السلم الدولي من خلال اتباع سياسة مستقلة واضحة تعتمد على الحوار ولعب دور الوساطة والحفاظ في كثير من الاحيان على مسافة من سياسات كل من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

بينما تمثل عنصر النجاح الثاني في اقناع مجلس الحكم الاتحادي في عام 2005 بضرورة توسيع دائرة نفوذ سويسرا الى خارج نطاق القارة الاوروبية لتتماشى مع خريطة توزيع القوى الجديدة في العالم وتعزيز حضورها في دول مجموعة «بريك» التي تضم جنوب افريقيا والبرازيل والهند وروسيا والصين التي تتطور اقتصاداتها بوتائر عالية.

في حين كان النجاح الثالث للسياسة الخارجية السويسرية في عهد كالمي ـ ري متمثلا في وضع اطار جديد للعلاقة مع الاتحاد الاوروبي تعتمد على التنفيذ العملي لما بين البلدان من خلال حزمة اتفاقيات وتعزيز حضور سويسرا الاقتصادي في دول الجوار رغم العراقيل الداخلية في الملف ذاته.

عفو عام بين فتح وحماس في غزة

عواصم ـ وكالات: أكد القيادي في حركة «فتح» النائب فيصل أبوشهلا ان حركتي «فتح» و«حماس» اتفقتا في القاهرة على عودة عناصر «فتح» الذين خرجوا من قطاع غزة عقب سيطرة «حماس» عليه منتصف يونيو من العام 2007 في إطار عفو عام تم الاتفاق عليه بين الطرفين، على ان يتم الإفراج عن المعتقلين السياسيين بنهاية ديسمبر الجاري.

وقال أبوشهلا، في تصريحات نشرتها صحيفة «الأيام» الفلسطينية المحلية في عددها الصادر امس الأول ان «حق العودة لغزة والضفة مقدس لكل فلسطيني، وان الاتفاق الذي وقعته حماس وفتح في القاهرة يهدف لرمي كل تبعات الانقسام خلف الظهر، وإصدار عفو عام، ولكن في حال جرت محاكمة شخص ما من أي طرف على جريمة تم ارتكابها خلال الانقسام فستجرى محاكمة الجميع من كل الأطراف دون استثناء، لأن هناك في الجانبين من ارتكب جرائم يحاسب عليها القانون، فلا يجوز محاكمة شخص لارتكابه مخالفة، وإعطاء رتب وترقيات لشخص آخر».

وأوضح أبوشهلا ان كل العناصر التي لجأت للخروج من غزة ستعود حسب ظروفها، في ظل ضمانات مصرية واتفاق مع «حماس» على عدم التعرض لها، لافتا الى ان عودة عناصر «فتح» الى غزة في إطار اتفاق المصالحة «يضع مصداقية حماس على المحك». وتوقع ان تحل القضية بإصدار عفو عام ضمن آليات تطبيق المصالحة على الأرض.

من جهته، نفى الناطق باسم وزارة الداخلية في غزة إيهاب الغصين اعتقال اي من العناصر العائدين لغزة مؤخرا. وأكد ان «الوزارة لا تمنع قدوم اي فلسطيني الى قطاع غزة، ولا توجد اي قرارات لمنع اي شخص، لذا فهي لن تحرم الفتحاويين من العودة الى قطاع غزة.

من جانب آخر، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للإذاعة العامة الإسرائيلية الأحد انه سيرفض إجراء أي مفاوضات مع السلطة الفلسطينية في حال ضمت الحكومة التي ستشكلها السلطة ممثلين عن حماس.

وأوضحت الإذاعة ان «نتنياهو قال انه في حال انضمت حماس الى الحكومة الفلسطينية فهو سيرفض إجراء مفاوضات سلام مع السلطة الفلسطينية».

وأشارت الى ان نتنياهو أدلى بهذا التصريح أمام المؤتمر السنوي للسفراء الإسرائيليين الذي عقد في القدس.

قلق أفريقي من تمدد «القاعدة» بعد «الربيع العربي»

دبي ـ سي إن إن: أعادت هجمات نيجيريا المتزامنة مع عيد الميلاد إلى الأذهان خطر تنظيم القاعدة والحركات التي تتناغم معه فكريا في أفريقيا، والتي يتزايد نشاطها بشكل كبير، ففي القارة الفقيرة تنشط ثلاث مجموعات مسلحة على صلة بالتنظيم، هي «بوكو حرام» النيجيرية و«تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي» الموجود شمال الصحراء الكبرى، وحركة «الشباب المجاهدين» الصومالية.

و«بوكو حرام» عبارة عن مجموعة من التنظيمات المتحالفة تحت اللواء نفسه، واسمها الرسمي هو «جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد»، وهي مسؤولة عن هجمات يعتقد أنها أدت إلى مقتل الآلاف من الجنود ورجال الشرطة، إلى جانب المدنيين، في نيجيريا خلال الأعوام الخمسة الماضية.

أما «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي» فهو ينشط في الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، ويقوم بشكل دوري بتنفيذ عمليات، أبرزها يتعلق باختطاف الأجانب، في حين تخشى الدول الكبرى من إمكانية حصوله على كميات من الأسلحة الخطيرة التي كانت بحوزة النظام الليبي السابق.

وفي الصومال، تقوم حركة «الشباب» بخوض مواجهات قاسية مع الحكومة الانتقالية، وكذلك مع القوات الأفريقية التي تضم وحدات من أوغندا وبوروندي، كما تقاتل قوات أثيوبية وأخرى كينية يعتقد أنها توغلت مؤخرا داخل الحدود الصومالية لإبعادها عن حدودها، خاصة بعد أن اتهمتها كينيا بمد نشاطها إلى أراضيها وتنفيذ عمليات تفجير واختطاف.

ويقول الجنرال أندرو أزازي، مستشار الأمن القومي النيجيري، إن جماعة «بوكو حرام» بنت اتصالات قوية مع حركة الشباب في الصومال، وهو أمر يؤكده الناطق باسم الجماعة، المعروف باسم «أبو قاقا»، الذي قال لعدد من الصحافيين إن المئات من العناصر النيجيرية تلقت تدريبات لدى الحركة الصومالية، وفقا لما نقلته مجلة «تايم» الشقيقة لـ «سي ان ان».

أما السفير الأميركي في نيجيريا، تيرينيس ماكولي، فقد أعرب عن ثقته بأن جماعة «بوكو حرام» لديها صلات قوية مع «تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي» أيضا، وقال إن واشنطن اطلعت على تقارير حول انتقال عناصر نيجيرية للتدرب لدى القاعدة منذ عام 2005.

وتعتقد بعض القيادات الأميركية أن تنظيم القاعدة الذي تراجع وهجه في الدول العربية بعد ثورات «الربيع» التي اجتاحت العديد منها قد يجد في أفريقيا بؤرا مناسبة للنمو، ما يهدد التنمية في القارة الفقيرة.

وقد كان لقائد القيادة الأفريقية في القوات الأميركية «أفريكوم»، الجنرال كارتر هام، قد أعرب عن قلقه حيال حصول ذلك خلال حديث مع الصحافيين في سبتمبر الماضي قائلا: «إذا ظل الأمر دون معالجة، فإننا قد نواجه شبكة تمتد من شرق أفريقيا إلى وسطها.. هذه التنظيمات الثلاثة لديها نية معلنة باستهداف الغربيين والأميركيين، وهذا بالنسبة لي خطير للغاية».

وتعود جذور جماعة «بوكو حرام» إلى العقد السابع من القرن الماضي، وقادها منذ عام 2005 رجل يدعى محمد يوسف، وكان قد تلقى علومه في السعودية، وقد قام بتدريب أتباعه على القتال من أجل المطالبة بتحسين أوضاع مناطقهم الفقيرة والتي تعاني من الفساد.

واشتعلت مواجهة على نطاق واسع بين الجماعة والجيش في يوليو 2009، وأدت المواجهات إلى مقتل أكثر من 29 ألف شخص بينهم يوسف نفسه، لكن التنظيم سرعان ما عاد لتنظيم صفوفه وشن هجمات اعتبارا من عام 2010.

وطورت أجنحة في الجماعة، يقودها شخص يدعى مامان نور، قدرات فائقة على إعداد القنابل والمتفجرات، ما جعل السلطات تفترض تزايد روابطها مع تنظيمات إسلامية في مالي والجزائر والصومال واليمن.